
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

تقييم مصادر التاريخ الاجتماعي للأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين

مع تحليل نماذج منها(*)

د. امحمد بن عبود وذ. مصطفى بنسباع
كلية الآداب ـــ تطوان

سوف نتطرق لموضوع المصادر الاجتماعية للأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين في إطار إشكالية المصدر التاريخي للأندلس خلال العصر الوسيط، عموما ذلك أن المصدر الاجتماعي هو مصدر تاريخي بالدرجة الأولى.

وبما أن هناك مشاكل متعددة ذات ارتباط بالمصدر التاريخي تواجه المؤرخ المتخصص في التاريخ الأندلسي شأنه في ذلك شأن أي مؤرخ متخصص في تاريخ الغرب الإسلامي خلال «العصر الوسيط» عموما، رأينا أن نخصص القسم الأول من هذه المساهمة لإشكالية التوثيق في التاريخ الأندلسي عموما، مع التركيز على القرن الخامس الهجري على وجه الخصوص.

تنقسم هذه المساهمة إلى قسمين أولهما حول مسألة التوثيق للأندلس خلال القرن الخامس الهجري، وثانيهما حول تحليل نصوص مختارة من نوازل ابن الحاج في موضوع نفقة المرأة المطلقة. ويتجلى الغرض من هذا التقسيم في معالجة الإشكالية النظرية العامة قبل الشروع في معالجة الجانب التطبيقي منها.

(*) قدم هذا العرض في الملتقى المغربي الإسباني الثالث للدراسات الأندلسية الذي نظمته وزارة الشؤون الثقافية بمراكش يومي 23 و 24 نونبر 1992.

إن الفراغ الذي يعرفه التاريخ الإجتماعي للأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين، لايعود إلى قلة المصادر؛ كما زعم البعض، بل إلى قلة المؤرخين المتخصصين المؤهلين لاستغلال هذه المصادر. ماهي وضعية دراسة العصرين المذكورين ؟ وكيف يمكن تقييمها ؟

سوف يؤدي جوابنا على هذا السؤال إلى توضيح المجال التوثيقي الواسع الذي يمكن استغلاله لاغناء معرفتنا بجوانب متعددة من التاريخ الاجتماعي الأندلسي، خلال عصري الطوائف والمرابطين.

أولا : تجدر الإشارة إلى تعدد مصادر دراسة المجتمع الأندلسي خلال العصرين. إن وضعية المصادر التاريخية الأندلسية تختلف عن التصور العام الشائع بشأن مصادر دراسة تاريخ الأندلس والمغرب في «العصر الوسيط». وتفسير غزارة المصادر هذه بسيط، ذلك أن عصري الطوائف والمرابطين كانا من بين العصور التاريخية الأكثر إنتاجا من الناحية الفكرية والعلمية والثقافية. هناك عدد كبير من المصادر الأندلسية والمغربية والمشرقية والإيبيرية المسيحية التي تطرقت لجوانب من تاريخ الأندلس الاجتماعي خلال العصرين.

ثانيا : تتميز هذه المصادر بتنوعها لكونها تضم كتب حوليات تاريخية مثل «المتين» لابن حيان أو «البيان المغرب» لابن عذارى ومذكرات مثل «التبيان» لعبد الله بن بلقين حاكم غرناطة ومؤلفات جغرافية مثل «المسالك والممالك» لأبي عبيد البكري ورسائل في القضاء والحسبة مثل رسالة ابن عبدون وكتب التراجم مثل «الصلة» لابن بشكوال والمجاميع الأدبية مثل «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» لابن بسام والدواوين الشعرية مثل «ديوان المعتمد بن عباد» ومؤلفات في النوازل الفقهية مثل «نوازل ابن سهل» أو «نوازل ابن الحاج».

ثالثا : ينفرد عدد من المصادر التي تطرقت لعصري الطوائف والمرابطين بمعاصرتها لجزء من هذه الحقبة التاريخية.

رابعا : تتميز المصادر المعاصرة والقريبة من العصرين والتي تطرقت للتاريخ الاجتماعي للأندلس، خلال عصري الطوائف والمرابطين، بالقيمة العلمية الكبرى لمحتواها. يمكن أن نبدي الملاحظات التالية عند تقييمنا مادة هذه المصادر :

أ) نلاحظ وجود منهجية متطورة في جل المؤلفات الأندلسية خلال القرن الخامس الهجري. ويعود ذلك أساسا إلى المستوى العلمي والثقافي الرفيع الذي طبع الثقافة الأندلسية خلال هذه الحقبة. فهناك وعي عند عدد من الكتاب الأندلسيين مثل ابن حيان وابن حزم وابن بسام وعبد الله بن بلقين بالتحديد الدقيق لمواضيعهم من حيث الزمان والمكان والمضمون والمنهج.

ب) تتميز كتابات هذا العصر بنوع من التخصص في مجالات معرفية محددة، فابن حيان كان متخصصا في التاريخ والبكري في الجغرافية...

ج) تميزت هذه المؤلفات بالأصالة والإبداع، إذ يمكن أن نتحدث عن الإبداع الأدبي والتاريخي والفقهي وغيرها.

د) تميزت بكثرة المعلومات الواردة فيها سواء تعلق الأمر بالمعلومات السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية أو الفكرية، كما انفردت تلك المعلومات بمصداقية نظرا لدقتها وصحتها. وهذا ما يفتح المجال للمؤرخ المعاصر لمعالجة التاريخ الأندلسي في أبعاده المختلفة والمتعددة.

هـ) لابد أن نبرز تطور منهج المؤرخين الأندلسيين، خلال القرن الخامس الهجري، في تعاملهم مع مادتهم التاريخية، سواء على مستوى سرد الأحداث أو تحليلها وتفسيرها أو الوصول إلى استنتاجات بشأنها، وذلك في مجالات وتخصصات مختلفة كالعلوم الدينية التي تضلع فيها أندلسيو عصري الطوائف والمرابطين، والتي لم تدرس دراسة عميقة من لدن المؤرخين العرب والمسلمين والغربيين من جهة، وفي العلوم الاجتماعية مثل التاريخ السياسي وعلم الإجتماع التي نالت اهتمام الباحثين العصريين بالدرجة الأولى من جهة أخرى.

خامسا : لابد من الإشارة إلى بعض مشاكل كتابة تاريخ الأندلس الإجتماعي، خلال القرن الخامس الهجري، في إطار تقييمنا مصادر هذا التاريخ. فيمكن تصنيف هذه المشاكل كما يلي :

أ) لقد ركزت المصادر على بعض المناطق الأندلسية وأهملت أخرى، مثل تركيزها على قرطبة أكثر من غيرها لأسباب لاتحتاج إلى المناقشة المطولة؛ مثل انفراد هذه المدينة بالتطور العلمي في الأندلس بشكل لامثيل له. إن هذا لايعني احتكار

قرطبة للعلم في الأندلس ولكنها كانت متفوقة في جل العلوم المعروفة في الأندلس. وهذا يعني أن المؤرخ المهتم بتاريخ مناطق أخرى ليس محظوظا من حيث وفرة المصادر، كما هو الشأن بالنسبة للمهتم بتاريخ قرطبة الثقافي.

ب) ركزت المصادر على بعض العلوم أكثر من غيرها، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى الميول العلمية عند الأندلسيين خلال عصري الطوائف والمرابطين.

ج) لقد ضاعت مصادر متعددة اهتمت بعلوم محددة، فمثلا لم تصلنا مؤلفات مؤرخين مثل ابن الصيرفي، ولكننا نتوفر على نقول من هذه المؤلفات مثل كتاب «الإكتفاء» لابن الكردبوس.

د) ضاعت بعض الوثائق والرسائل المعاصرة للقرن الخامس الهجري مع توفرنا على نصوصها منقولة في مصادر أندلسية متأخرة مثل كتاب «الحلل الموشية» لمؤلف مجهول وفي مصادر مشرقية مثل كتاب «حسن التوصل إلى صناعة الترسل» للحلبي.

سادسا : يواجه المؤرخ مشكلة تحديد تاريخ تأليف عدد من المصادر ومؤلفيها. لقد أنجز الدكتور عبد الواحد ذنون طه دراسة طريفة في تحديد مصادر كتاب «البيان المغرب» لابن عذاري المراكشي، كما أنجز الدكتور أمين توفيق الطيبي دراسة في تقييم كتاب «التبيان» لعبد الله بن بلقين؛ ودراسة أخرى في تقييم كتاب «الذخيرة» لابن بسام نشرهما ضمن كتابه «دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس».

سابعا : تعتبر مسألة تحديد قيمة المصادر المتأخرة لدراسة التاريخ الأندلسي خلال القرن الخامس الهجري؛ قضية شائكة؛ يواجهها المؤرخ المتخصص في هذه الحقبة. لقد تطرق كل من الدكتور امحمد بن عبود والدكتور أمين توفيق الطيبي لهذا المشكل من خلال تقييمهما لكتاب «إعمال الإعلام» لابن الخطيب، وذلك في مقاله لأولهما بعنوان ابن الخطيب مؤرخا للأندلس في عصر الطوائف» وفي مقالة لثانيهما بعنوان «لسان الدين بن الخطيب مؤرخ ثبت لفترة ملوك الطوائف» نشرا في العدد الثاني من مجلة كلية الآداب بتطوان سنة 1987.

ثامنا : يمكن القول إن مواجهة المؤرخين لهذه المشاكل المتعلقة بالمصادر

الأندلسية للقرن الخامس الهجري، والتي سميناها إشكالية المصادر الأندلسية، قد ساهمت في ظاهرة التجديد المنهجي في الدراسات الأندلسية الحديثة حول عصري الطوائف والمرابطين، يتجلى هذا التجديد مثلا في دراسة أورفوا دومينيك عن العلماء الأندلسيين.

تاسعا : يمكن تحديد خصوصية إشكالية التوثيق لعصري الطوائف والمرابطين ثم مقارنتها بالبعد التوثيقي بالنسبة لعصور أخرى في التاريخ الأندلسي والمغربي قصد تحديد أوجه التشابه والإختلاف، كما يمكن توظيف هذه المقارنة أيضا لتحديد تطور هذا الجانب في إطار التأريخ للغرب الإسلامي خلال ماسمي بالعصر الوسيط. نثير هذه المسألة لما نشاهده من خلط بين المشاكل التوثيقية للتاريخ الأندلسي خلال العصر الوسيط. نذكر في هذا الصدد معالجة الأستاذة الكندية مايا شاتسميلر لهذه المشاكل دون وعيها بخصوصية تلك المشاكل بالنسبة للقرن الخامس الهجري الموافق للحادي عشر الميلادي. لايسمح المجال هنا لتلخيص ماورد في دراسة شاتسميلر، ولكن نشير فقط إلى رد نقدي على دراستها بقلم الدكتور امحمد بن عبود والأستاذ أحمد الطاهري، نشر بالإنجليزية في مجلة «القنطرة» الإسبانية بالعدد 11 سنة 1980.

في الختام إن مجال التوثيق مهم جدا بالنسبة لتاريخ الأندلس خلال القرن الخامس الهجري، كما أن أهمية مصادر هذه الحقبة التاريخية تفتح مجال البحث والتخصص الدقيق للباحثين. إن المؤرخ يعتمد المصادر للكتابة التاريخية في مرحلة أولى ثم يعتمد الكتابة التاريخية لفهم هذه المصادر فهما أعمق ودراستها دراسة أعمق في مرحلة ثانية. إننا بحاجة إلى دراسة تاريخ عصري الطوائف والمرابطين بقدر ما نحن بحاجة إلى دراسة مصادر هذين العصرين.

بعد هذا التقويم المستفيض الذي قدمناه لمصادر تاريخ الأندلس خلال عصري الطوائف والمرابطين بصفة عامة، نود أن نقوم في عجالة بتقويم مصدر بعينه نحسب أن له أهمية كبرى في الكشف عن جوانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأندلس هذين العصرين.

إنه كتاب «نوازل» ابن الحاج،[1] الذي كان إلى عهد قريب في عداد التراث الأندلسي المفقود، فقد قال عنه الدكتور عز الدين أحمد موسى في المقدمة التي تناول فيها بالدرس المصادر التي اعتمدها في كتابه «النشاط الاقتصادي في المغرب الاسلامي خلال القرن السادس الهجري»[2] مايلي : «وإلى جانب هذا فقد ضاع عدد من الكتب الجغرافية والفقهية وكتب البرامج مثل... نوازل ابن الحاج القرطبي»[3] لكن الدكتور إبراهيم القادري بوتشيش، في إطار بحثه عن المصادر أثناء إنجازه أطروحته لدكتوراه الدولة حول «الحياة الاجتماعية في المغرب والأندلس خلال عصر المرابطين»[4] اكتشف نسخة منه في الخزانة العامة بالرباط[5] وكتب عنه مقالا بعنوان : «مخطوط نوازل ابن الحاج وأهمية مادته التاريخية» نشره بمجلة دار النيابة[6].

والحقيقة أنه في هذه العجالة لايمكننا تقييم كل الكتاب، الذي لازال في حاجة إلى مزيد من الدراسة رغم مقال إبراهيم بوتشيش،[7] بل سنكتفي فقط باختيار ثلاثة أجوبة عن نازلة؛ تتعلق بقضية واحدة؛ هي نفقة المرأة المطلقة، ويعود جوابان منها إلى عصر الطوائف والثالث إلى العصر المرابطي.

---

(1) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي، يعرف بابن الحاج، ولد سنة 458 وتوفي 529 هـ، أنظر عنه القاضي عياض، الغنية، ط 1، بيروت 1982 ص 47، والضبي، بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس، القاهرة 1967 ص 51، والنباهي، تاريخ قضاة الأندلس، بيروت (د ت) ص 102، والمقري، أزهار الرياض في أخبار عياض، الرباط 1978، ج 3، ص 61، وابن بشكوال، الصلة، تحقيق إبراهيم الأبياري، بيروت / القاهرة 1966، ج 3، ص 844، وابن مخلوف، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بيروت 1349 هـ ص 132، والزركلي، الأعلام، بيروت 1980، ج 5، ص 317.

(2) هو في الأصل أطروحة دكتوراه الدولة، نشرت طبعته الأولى دار الشروق، بيروت 1983.

(3) النشاط الاقتصادي... ص 14.

(4) نوقشت بكلية الآداب جامعة مولاي إسماعيل بمكناس، يوم 19 يوليوز 1991

(5) توجد بقسم المخطوطات تحت رقم ج 55.

(6) عدد 21 سنة 1989 ص 23 ــ 28.

(7) يقوم الأستاذ أحمد اليوسفي بتحقيقه، أطروحة لدكتوراه الدولة، تحت إشراف الدكتور امحمد بن عبود.

ونجدنا مضطرين للتعريف بمضمون الأجوبة الثلاثة، ولو بشكل مقتضب، لكي نعرج على إبراز أهيمتها في الكشف عن جوانب من التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للأندلس خلال العصرين المذكورين.

الجوابان الأول والثاني، جد مقتضبين، لكنهما متكاملين، والأول للفقيه أبي الحسن علي بن حمدين،[8] ويتعلق فقط بشق التغذية من نفقة المرأة المطلقة المرضع. فقد أفتى لها بـ :

1 ــ ربعين من دقيق

2 ــ ثمنين من زيت

3 ــ ثماني عبادي صرف

الثاني للفقيه أبي عمر أحمد بن القطان،[9] رواه عنه الفقيه أبو عبد الله بن فرج،[10] لتلميذه ابن الحاج،[11] ويتعلق بشق اللباس من نفقة المرأة المطلقة المرضع. وقد أفتى لها بـ :

1 ــ الفروة والمحشية إلى آخر ماي

2 ــ القميص والمقنع إلى آخر أكتوبر

---

(8) هو شيخ محمد ابن الحاج يقول عنه : «وكان شيخنا الفقيه أبو الحسن علي بن حمدين يفتي للمرضع المطلقة..» مخطوط نوازل ابن الحاج ص 91، ولد سنة 413 هـ وتوفي 482، أنظر عنه : ابن بشكوال، الصلة، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 1، بيروت / القاهرة 1989 ج 2، ص 610، 611.

(9) هو أحمد بن محمد بن عيسى بن هلال، أبو عمر بن القطان، قرطبي، كان من المفتين المشاورين أيام القاضي ابن بشير، توفي سنة 460 هـ. راجع ترجمته عند ابن فرحون، الديباج المذهب في أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة 1972، ج 1، ص 181، وابن بشكوال، الصلة طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة 1966، ج 2، ص 62.

(10) هو محمد بن فرج، ولد بقرطبة سنة 404 هـ وتوفي سنة 497 أو 98، تولى الشورى بعد وفاة ابن القطان، لكن بعد دخول المرابطين قرطبة أسقط عن الفتيا، لأنه كان متعصبا عليهم. راجع ترجمته في الديباج، ج 2، ص 242 وشجرة النور ص 123 وابن قنفذ، الوفيات، تحقيق عادل نويهض، ط 1، المكتب التجاري، بيروت 1971 ص 264.

(11) يقول ابن الحاج : «وقال لنا الفقيه أبو عبد الله بن فرج شيخنا رحمه الله حضرت أبا عمر أحمد بن القطان مرارا يفتي...».

واضح من ترجمتي الفقيهين صاحبي الجوابين الأول والثاني، والعملة العبادية التي أفتى بها الأول كصرف للمطلقة، أن الجوابين / النصين، ينتميان إلى عصر ملوك الطوائف.

أما الجواب الثالث فقد قدمه الفقيه أبو عبد الله محمد بن فرج السابق ذكره، وهو طويل نسبيا، بحيث يمتد على صفحة ونصف من المخطوط، وهو يعطي ثلاثة تقديرات لنفقة المرأة المطلقة الحامل أو المرضع، حسب وضعية الزوج المطلق الاجتماعية غنيا كان أو وسط الحال (متوسط الدخل) أو مقلا (فقيرا).

ففصل في نفقة الرجل الأول لمطلقته 1) وهي في بداية حملها؛ وذلك فيما يتعلق بتغذيتها وسكنها ولباسها ولباس نومها، أو إذا طلقت ومضى من الحمل نصفه أو أكثر، أو إذا كانت مخدومة في صداقها؛ وفصل في نفقة خادمها؛ فيما يتعلق بالتغذية واللباس ولباس النوم والسكن. 2) أو إن طلقها وهي ترضع فلها نفقة التغذية والسكن ولخادمتها أيضا نفقة التغذية والسكن؛ وللصبي الذي يرضع نفقة اللباس. 3) أو إن طلقها وابنها قد فطم؛ فللصبي نفقة التغذية والسكن وكسوة اللباس وكسوة الرقاد؛ وللخادمة نفقة التغذية. والرجل الثاني تحدث النص / الجواب عن نفقته لمطلقته وهي حامل أو مرضع، وذلك فيما يتعلق بالتغذية والسكن وكسوة اللباس والرقاد لمدة شهر واحد. وكذلك بالنسبة للرجل الثالث، بينما نفقة الطفل واحدة بالنسبة للغني والوسط الحال والمقل.

وفيما يلي نقدم أصناف هذه النفقات مفصلة بعد أن أدخلنا عليها تغييرات في ترتيبها عما جاء في النص الأصلي؛ حتى تصبح مرتبة ترتيبا منطقيا؛ على الشكل التالي :

أولا : الرجل الغني :

1. المرأة المطلقة الحامل :

أ ــ **نفقة التغذية** : ربعا دقيق وثمنا زيت وحمل واحد من الحطب و 15 درهما عن الصرف، كل هذا لمدة شهر واحد.

ب ــ **نفقة السكن** : يكري لها مسكنا مثل الذي كانت تسكنه معه.

2. المطلقة في بداية الحمل :

أ ــ نفقة اللباس : قميصا وسراويل ومقنعا وخفا وشادكة من صوف وملحفة وموفقة بنصف ربع صوف.

3. المطلقة ومضى من الحمل نصفه أو أكثر :

أ ــ اللباس : 10 دراهم يوسفية عن ثياب لباسها ورقادها.

1 و2 و3. إن كانت مخدومة في صداقها، فنفقة خادمها :

أ ــ التغذية :

ربع دقيق وثمن واحد من الزيت ونصف حمل من الحطب و7 دراهم من الصرف كل هذا لشهر.

ب ــ اللباس : قميص وسراويل ومقنع وقرق.

ج ــ لباس النوم : شادكة بربع صوف ومخذة بربع الربع من الصوف وملحفة.

د ــ السكن : تسكن مع مولاتها.

4. إن طلقها وهي ترضع :

4. 1. أ ــ التغذية : ربعان من دقيق وربع الربع من الزيت ونصف حمل من الحطب و 6 دراهم عن الصرف.

4. 1. ب ــ السكن : ثلث خرج الدار التي كانت تسكنها معه.

ولخادمتها :

4. 2. أ ــ التغذية : ربع واحد من الدقيق وثمن واح من الزيت وحزمة حطب و4 دراهم عن الصرف.

4. 2. ب ــ السكن : تسكن مع مولاتها.

وللصبي الذي يرضع :

4. 3. أ ــ اللباس : مهد وشويدكة ومخدة بربع صوف بينهما وأربع

لفايف : إثنتان من صوف واثنتان من كتان وحزام وبنيقيتان ومحشو وقرق وقميص وجويربات.

5. إن طلقها وابنها قد فطم :

5. 1. أ ــ تغذية الصبي : ربع واحد من الدقيق وثمن واحد من الزيت ونصف حمل من الحطب و 8 دراهم عن الصرف.

5. 1. ب ــ سكن الصبي : ثلث خرج الدار التي كانت لسكنى والده.

5. 1. ج ــ كسوة لباس الصبي : محشو وفرو في شتوة عامين، وغفيرة أو طويق وزوجا أقراق وزوج واحد جرموق وجويربات، عن كل عام.

5. 1. د ــ كسوة رقاد الصبي : نصف ملحفة ونصف كساء وشويدكة بربع صوف ومرفقة بربع الربع صوف.

نفقة الخادمة :

5. 2. أ ــ التغذية : ربع واحد من الدقيق وثمن واحد من الزيت و 6 دراهم صرف.

ثانيا : الرجل الوسط الحال :

إذا طلق زوجته وهي حامل أو ترضع، ينفق عليها في الشهر الواحد :

أ ــ التغذية : ربع دقيق وثمن ونصف ثمن زيت ونصف حمل حطب و 6 دراهم صرف.

ب ــ السكن : خرج مسكن على قدرها.

ج ــ كسوة اللباس والرقاد : إذا طلقت وهي حامل، درهم واحد.

ثالثا : الرجل المقل :

ينفق عليها في الشهر الواحد :

أ ــ ربع ونصف دقيق وثمن زيت وحمل حطب و4 دراهم صرف.

ب ــ السكن : بيت تسكنه.

ج ــ كسوة اللباس والرقاد : نصف درهم.

من حيث توطين النص الثالث في الزمان، اتضح أيضا من ترجمة الفقيه أبي محمد بن فرج الذي أملى الجواب، أنه عاش ببداية الوجود المرابطي بالأندلس، ومؤكد أنه أفتى بنفقة المطلقة هذه في عصر المرابطين، بدليل أنه فرض للمطلقة التي مضى نصف حملها أو أكثر نفقة لباس تقدر بـ «عشرة دراهم يوسفية» أي من ضرب يوسف بن تاشفين، وهذا ما يثبت نسبة هذا النص للعصر المرابطي.

بعد تعرفنا على محتوى النصوص الثلاثة، وتوطينها في الزمان الأول والثاني خلال عصر ملوك الطوائف والثالث خلال العصر المرابطي، ومن حيث المكان بمدينة قرطبة، ماهي أهمية هذه النصوص فيما يتعلق بالتاريخ الإقتصادي والاجتماعي للأندلس خلال العصرين المذكورين ؟

أولا : نستنتج أن مستوى معيشة السكان خلال العصر الطائفي كان منخفضا، يتضح ذلك من تواضع النفقة التي أفتى بها كل من ابن حمدين وابن القطان، فهي تقتصر على الضروريات في التغذية واللباس بسد رمق المطلقة وستر جلدها، مما يدل على أن الهدف من تلك النفقة هو الحفاظ على حياتها وليس الترفيه عليها.

وقد لايصعب على المطلع على تاريخ الأندلس تعليل ظاهرة انخفاض مستوى المعيشة لأنها كانت ذات علاقة بظواهر ذلك التاريخ السياسية والعسكرية، وهي :

أ ــ التجزئة السياسية التي عرفتها الأندلس خلال عصر الطوائف.

ب ــ الصراع السياسي والعسكري بين المماليك الطائفية

ج ــ تأثير علاقات دول الطوائف مع المماليك المسيحية في الشمال، على مستوى معيشة السكان في الأندلس الإسلامية، خاصة تلك المبالغ الباهضة من الجزيات والإتاوات التي كانت تفرضها بعض المماليك المسيحية على ملوك الطوائف، الذين كانوا يجبونها من رعاياهم، وهذا ما جعل جزءا هاما من الثروة الاقتصادية الأندلسية تنتقل إلى المماليك المسيحية، وهو ما انعكس على مستوى معيشة السكان.

ثانيا : بالمقابل يمكن أن نستنتج أن مستوى معيشة السكان خلال العصر المرابطي قد ارتفع مقارنة مع سابقه، يعكس ذلك النص الثالث؛ فيما يتعلق بارتفاع مستوى الإنفاق الشهري فيما يخص التغذية بالنسبة للمرأة المطلقة، بالإضافة إلى بعض مظاهر هذا الإرتفاع في مستوى المعيشة، تعبر عن «رفاهية» كتمييز النص الثالث بين كسوة اللباس وكسوة الرقاد؛ في حين أن النص الثاني الذي يعود إلى عصر الطوائف؛ ذكر قطعتين فقط من اللباس لمدة ستة أشهر وأخرتين للستة الباقية من السنة.

وهذا ناتج عن تغير الأوضاع السياسية في الأندلس؛ بعد وصول المرابطين إليها؛ بحيث انتفت الظاهرتان السابقتان؛ أي التجزئة السياسية التي حلت محلها الوحدة ومركزية السلطة، والضعف العسكري أمام المماليك المسيحية التي حل محلها المد المرابطي؛ الذي نقل الصراع العسكري إلى الأراضي المسيحية؛ على الأقل خلال الطور الأول من الوجود المرابطي بالأندلس مابين حوالي 484 هـ و 509 هـ.

ثالثا : يكتسي النص الثالث أهمية قصوى؛ فيما يتعلق بالكشف عن التراتبية الاجتماعية التي عرفتها الأندلس خلال العصر المرابطي. فهو يحسم في النقاش النظري الذي يدور بين الباحثين المحدثين حول البنية الإجتماعية للأندلس، والذين ينطلق كثير منهم من نظريات جاهزة لتحديد تلك البنية عوض العودة إلى النصوص في المصادر الأصلية للكشف عن بنية المجتمع الأندلسي. ذلك أن الفقيه المفتي الذي عاش في العصر المرابطي بقرطبة، قبل أن يقرر نفقة المرأة المطلقة؛ لاشك أنه قام بتحليل مباشر لواقع مجتمعه الذي كان يعيش فيه. وتوصل إلى أن هناك ثلاثة مستويات معيشية؛ في المجتمع القرطبي؛ عبر عنها بالرجل الغني والمتوسط الحال والمقل. ويمكننا أن نعممها على كل المجتمع المديني أو الحضري الأندلسي خلال العصر المرابطي، فنقول أنه كان يتكون من أربع شرائح اجتماعية :

1 ــ الشريحة العليا أو ذوي الدخل المرتفع ويمثلها «الرجل الغني»

2 ــ الشريحة الوسطى أو ذوي الدخل المتوسط ويمثلها «الرجل الوسط الحال»

3 ــ شريحة الفقراء أو ذوي الدخل الضعيف ويمثلها «الرجل المقل»

4 ــ ونستنتج من النص الشريحة الرابعة التي تتكون من العبيد أو الخدم أو الموالي وتمثلها «الخادمة»

رابعا : يمكن أن نقوم بإعادة بناء مستويات إنفاق المواطن الأندلسي؛ خلال العصر المرابطي؛ حسب شريحته الإجتماعية؛ إذا ما تعرفنا على قيمة الدرهم العبادي والدرهم اليوسفي؛ وعلى أثمنة تلك المواد الأولية والغذائية التي ذكرتها النصوص الثلاثة، سواء فيما يتعلق بالإنفاق على التغذية أو اللباس أو السكن. ومع اعترافنا بصعوبة إنجاز هذا العمل، إلا أنه يمكننا القول أنه ليس مستحيلا، خاصة إذا استغل الباحثون نوازل أخرى وردت فيها أثمنة بعض المواد الإستهلاكية، وكذا المعلومات التي ترد شاردة في مصادر أخرى مثل كتب التراجم والطبقات وكذا كتب النقود وغيرها.

خامسا : يمكن أن نتعرف على بعض مظاهر النشاط الزراعي والصناعي، الذي كانت تعرفه الأندلس؛ خلال العصرين المذكورين؛ كأنواع المحصولات الفلاحية التي ذكرتها النصوص (حبوب، زيتون، كتان، تربية مواشي...) التي تتحول إلى مواد غذائية أو ألبسة، أو طبيعة النسيج العمراني بمدن الأندلس (الزوج الغني الذي يسكن دارا مستقلة، والزوجة المطلقة التي تسكن التي يمكن أن تكتري مع سكان آخرين في بيت واحد) أو مظاهر اللباس الأندلسي وتغيره حسب فصول السنة، وكذلك اختلاف أزياء الأندلسيين حسب شرائحهم الاجتماعية (مثلا الخف للمرأة الحرة والقرق للخادمة).

سادسا : يمكن أن نتعرف على بعض المظاهر الحضارية، كغلبة الطابع المديني على المجتمع الأندلسي مما يفسر تطوره، مع استمرار تأثير المجتمع الزراعي عليه إذا اعتبرنا التقويم بشهري «ماي» و «أكتوبر» في النص الثاني تقويما فلاحيا، أما إذا اعتبرناه تقويما مسيحيا فذلك يعني أن المجتمع الأندلسي رغم تفوقه الحضاري آنذاك فقد تأثر في بعض جوانب تنظيمه بالمجتمعات المجاورة له.